١- قبل عام ٧٠ تقدم *آلون* بمشروعه القاضي باستيطان الاغوار والقدس الشرقية وعدة مناطق، وقد نفذت حكومات حزب العمل هذا المشروع وأكملت العملية حكومة الليكود.

٢- فتح أبواب العمالة أمام الأيدي الفلسطينية للعمل في المشارع الاقتصادية سواء لتلبية حاجات الاقتصاد الاسرائيلي أو لامتصاص تصاعد العمل الفدائي. ولمدة عامين تقريبا، بعد عام ٦٧ ، أبقى الاسرائيليون بوابات العمل ضيقة جدا، لا تتعدى استيعاب ٢٠ الفا، أما بعدئذ فقد اتسعت البوابات لتستوعب نحو ١٤٠ ألفا في أواخر الثمانينات.

٣- فتح الجسور كاجراء اتبعه *ديان* بغية تنفيس احتقان الجماهير وتسهيل هجرتهم وفرض الضرائب عليهم والتي توجت بالضريبة الاضافية، وكان معدل أرباح الاسرائيليين من الجسور ومطار اللد سنويا حوالي ٢٠٠ مليون دولار، وأكثر من هذا الرقم الضرائب.

٤- اغراق السوق الفلسطينية بالمنتوجات الاسرائيلية الى درجة ان السوق الفلسطينية تأتي بالدرجة الثانية بعد السوق الامريكية في استيراد البضائع الاسرائيلية حيثما تبلغ ١٢٪ من صادرات اسرائيل. بل ان ٩٢٪ من مبادلاتنا التجارية هي من السوق الاسرائيلية ، وحجم مشترياتنا السنوية تصل لنحو ٧٠٠ مليون دولار، هي مجموع ما تحصل عليه العمالة الفلسطينية سنويا من العمل في المشاريع الاسرائيلية بل وأكثر من ذلك، اي ان ما تأخذه باليد اليمنى تدفعه باليد اليسرى.

٥- الاستيلاء على المصادر المائية.. بعد مصادرة الاراضي، والاحصائيات تشير الى ٧٠٪ من مياه الضفة الغربية يستهلكها الاسرائيليون، وما يستهلكه المواطن الاسرائيلي يعادل ستة أضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني، هذا وقد حفروا أبارا عميقة داخل منطقة ٤٨ لتجميع مياه الضفة فيها، فيما منع شعبنا من حفر أبار عميقة في الضفة وغزة.

كما هذا جعل اقتصادنا الفلسطيني تابع بنيويا للاقتصاد الاسرائيلي، فهو تابع وملحق وغير قادر على الانفكاك والاستقلال الا باتخاذ قرارات سياسية جريئة واتباع خطة اقتصادية تنموية انتاجية.